



■ الصقر يبحث تنهية العلاقات الاقتصادية مع اسبانيا وتركيا

من جانبه، ثمن أغيلار جهود الغرفة في سبيل توطيد العلاقات بين الكويت وإسبانيا، مؤكداً الحرص على تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية، مشيراً إلى أن "العلاقات السياسية الممتازة التي تربط البلدين، تعتبر الركيزة الأساسية لتطوير الروابط الاقتصادية المشتركة".

من جهة أخرى، أشار الصقر خلال استقباله السفارة التركية في الكويت عايشة كويتك إلى منانة العلاقات التاريخية الكويتية والتركية على جميع الصعد السياسية والاقتصادية المشتركة، لافتاً إلى "أهمية دور القطاع الخاص في مجالات التنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون المشترك، من خلال استقطاب المشاريع الاستثمارية، وعقد شراكات ناجحة بين الجانبين الكويتي والتركي".

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، محمد الصقر، أن "الكويت وإسبانيا تتمتعان بإمكانات جيدة لتنمية التعاون التجاري والاستثماري، وبذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك من خلال تبادل زيارات الوفود التجارية، وتزويد الغرفة بالمشاريع الاستثمارية المتاحة لنشرها على المهتمين من قطاع الأعمال الكويتي".

جاء ذلك خلال استقبال السفير الإسباني في الكويت ميغيل خوسي مورو أغيلار، والملحق الاقتصادي والتجاري في السفارة فرانسيكو مدينا، بحضور مدير عام الغرفة رياح الرياح.

وأكد الصقر أن "الغرفة على أتم الاستعداد لتقديم كل خدماتها للتوصل إلى نتائج إيجابية بين البلدين، مشيراً إلى أن القطاع الخاص الكويتي له خبرات وتجارب استثمارية ناجحة ونموذجية في العديد من دول العالم".

■ Al-Sager Discusses Developing Economic Relations with Spain & Turkey

The Chairman of Kuwait Chamber of Commerce and Industry, Mohammed Al-Sager, affirmed that "Kuwait and Spain have good potentials to develop trade and investment cooperation, and make more efforts to achieve this through the exchange of trade delegations' visits, and to provide the Chamber with investment projects available to be disseminated to those interested in the Kuwaiti business sector."

This came during a meeting with the Spanish ambassador to Kuwait, Miguel José Moro Aguilar, and the economic and commercial attaché at the embassy, Francisco Medina, in the presence of the Chamber's Director General, Rabah Rabah. Al-Sager emphasized that "the chamber is fully prepared to provide all its services to reach positive results between the two countries, pointing out that the Kuwaiti private sector has successful and exemplary investment experiences in many countries of the world."

For his part, Aguilar valued the Chamber's efforts to consolidate relations between Kuwait and Spain, stressing the keenness to deepen the economic and trade relations, adding that "the excellent political relations that bind the two countries are the main pillar for developing joint economic ties."

On the other hand, Al-Sager, during his meeting with the Turkish ambassador to Kuwait, Ayesha Kuytak, referred to the strength of the Kuwaiti and Turkish historical relations at all political and economic joint levels, pointing to "the importance of the role of the private sector in the fields of economic development and enhancing joint cooperation, by attracting investment projects and forming successful partnerships between the Kuwaiti and Turkish sides."

Source (Al-Rai Newspaper-Kuwait, Edited)

■ غرفة تجارة وصناعة البحرين: ارتفاع التبادل التجاري مع السعودية 43 في المئة

الواردات والصادرات عبر جسر الملك فهد، الذي يبلغ طوله 25 كيلو متراً، ويربط بين المملكتين عن طريق البر. وفي هذا الإطار أوضح عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين عبد الحكيم الشمري، أن «جسر الملك فهد يعتبر شرياناً رئيسياً يربط بين اقتصاد البحرين واقتصادات دول الخليج التي تبلغ قيمتها 1.5 تريليون دولار، وتعتبر ذات أهمية لملايين المسافرين والشاحنات التجارية العابرة»، لافتاً إلى أنه «على الرغم من تأثيرات جائحة كورونا، إلا أنه لا يزال سائقو الشاحنات التجارية قادرين على استخدام الجسر ما يتيح استمرارية مهمة لنشاط قطاع الخدمات اللوجستية».

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)



كشفت غرفة تجارة وصناعة البحرين عن نمو حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الرياض ومانama بنسبة 43 في المئة، ليلبلغ 688.4 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام الحالي، مقابل 481 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. يأتي هذا الارتفاع في التبادل التجاري بين البلدين، رغم الإجراءات المفروضة عبر جسر الملك فهد حتى أغسطس (آب) الماضي، في وقت ارتفع التبادل التجاري الثنائي بين البلدين بنسبة 12 في المئة لتتجاوز ملياري دولار خلال التسعة الأشهر الأولى من 2020، لتسجل زيادة كبيرة في حجم التجارة على أساس سنوي مقارنة بـ1.9 مليار دولار في 2019.

وتعتبر السعودية أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للبحرين، حيث تتدفق غالبية

majority of imports and exports flow through the King Fahd Causeway, which is 25 kilometers long and connects the two kingdoms by land. In this context, a member of the Board of Directors of Bahrain Chamber of Commerce and Industry, Abdul Hakim Al-Shammari, explained that "the King Fahd Causeway is a major artery linking Bahrain's economy with the economies of the Gulf countries, which are valued at \$1.5 trillion, and are of interest to millions of travelers and transit commercial trucks," pointing out that "despite the effects of the Corona pandemic, commercial cargo drivers are still able to use the bridge, which provides an important continuity of the activity of the logistics sector."

Source (Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

■ BCCI: Trade Exchange with Saudi Arabia Increased by 43%

The Bahrain Chamber of Commerce and Industry revealed that the volume of non-oil trade exchange between Riyadh and Manama increased by 43 percent, to reach \$688.4 million during the third quarter of this year, compared to \$481 million during the same period last year.

This increase in trade exchange between the two countries comes despite the measures imposed through the King Fahd Causeway until last August, at a time when bilateral trade exchange between the two countries increased by 12 percent to more than two billion dollars during the first nine months of 2020, to record a significant increase in the trade volume year on year compared to \$1.9 billion in 2019.

Saudi Arabia is one of Bahrain's main trading partners, as the

■ "فيتش" تخفّض تصنيف المغرب إلى "مرتفع المخاطر"

ومن المتوقع أن يتسبب تراجع هائل لإيرادات الضرائب في تدهور كبير لعجز المغرب المالي، وهو ما تتوقع فيتش ارتفاعه إلى 7.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من 4.1 في المئة العام الماضي. ووفقاً لـ "فيتش" فإن قفزة الإنفاق الاجتماعي بعد إعلان الحكومة عن خطط لمنح المساعدات، إلى جانب احتمالات تعافي إيرادات الضرائب ببطء، ستجعلان العجز عند نحو 6.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل وستدفعان نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لقرابة 70 في المئة، مقارنة مع 56 في المئة في 2019.

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)



خفضت وكالة "فيتش" تصنيف المغرب الائتماني إلى "مرتفع المخاطر"، مبيّنة أن فايروس كورونا أضر بشدة بالأوضاع المالية للمغرب، ما أدى إلى خفض التصنيف من "بي-بي" إلى "بي-بي+"، مفصحة عن أن السلطات المغربية تستهدف الحد من التدهور في المالية العامة لكن التأثير المستمر للجائحة على الموازنة وخطط توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية وسط تصاعد البطالة سيعدان جهود تحقيق الاستقرار على صعيد الديون.

ولم يسبق لـ "موديز" تصنيف المغرب في الفئة الجديرة بالاستثمار منذ أكثر من عقدين، في حين تضعه "ستاندرد أند بورز" عند أدنى درجات الفئة الجديرة بالاستثمار، غير أنها رشحت المغرب هذا الشهر لخفض التصنيف.

■ "Fitch Ratings" Downgrades Morocco to "High Risk"

"Fitch Ratings" Agency lowered Morocco's credit rating to "high risk", indicating that the Coronavirus severely affected Morocco's financial conditions, which led to the downgrade of the rating from "BB-" to "BB+", disclosing that the Moroccan authorities are targeting the limit from the deterioration in the public finances, but the continuing impact of the pandemic on the budget and plans to expand the scope of social services amid rising unemployment will complicate efforts to stabilize the debt.

Moody's has not previously classified Morocco in the investment-worthy category for more than two decades, while Standard & Poor's places it at the lowest level in

the investment-worthy category. However, it nominated Morocco this month to downgrade it.

A massive decline in tax revenues is expected to cause a significant deterioration of Morocco's fiscal deficit, which Fitch expects will rise to 7.9 percent of GDP in 2020 from 4.1 percent last year. According to Fitch, the jump in social spending after the government announced plans to grant aid, along with the possibility of a slow recovery in tax revenues, will make the deficit at about 6.5 percent of GDP next year and push the debt-to-GDP ratio close to 70 percent, compared to 56 percent in 2019.

Source (Al-Arab Newspaper-London, Edited)



■ الجزائر تقر إجراءات اقتصادية مؤلمة لاستعادة التوازنات المالية

بالدولار الأميركي، رغم ما للخطوة من مخاطر وآثار على الجبهة الاجتماعية. وقدمت وزيرة العلاقات مع البرلمان بسمة عزوار، خلال عرضها للخطوط العريضة لقانون المالية الجديد أمام لجنة المالية البرلمانية، اعترافاً للحكومة بـ"السياق الاقتصادي والمالي الخاص، الذي تميز بزيادة على ذلك، بأزمة صحية عالمية جسيمة للغاية، مع عواقب غير مسبوقه على جميع العملاء الاقتصاديين المتمثلين في الدولة والمؤسسة المالية وغير المالية وكذلك الأسر"، مشددة على أنّ "الدولة تواجه ضغوطاً مالية نتجت عنها توترات كبيرة في خزانة الدولة، والتي تقاومت بسبب التكفل بالآثار المالية الناجمة عن جائحة كورونا على الصحة العامة والشركات والعمال والأسر ذات الدخل الضعيف".
المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)

تتجه الحكومة الجزائرية من خلال مشروع الموازنة الجديد، إلى اتخاذ قرارات اقتصادية مؤلمة، في خطوة تستهدف استعادة التوازنات المالية بعدما أنهكت خلال العامين الأخيرين تحت تأثير الأوضاع السياسية الداخلية، وتداعيات تهايوي أسعار النفط ومخلفات جائحة كورونا.

وينص مشروع الموازنة على الرفع التدريجي للدعم عن المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وخفض قيمة العملة المحلية بخمسة في المئة.

وأعلنت الحكومة الجزائرية عن المؤشرات الاقتصادية لقانون المالية للعام الجديد (2021)، والذي تضمن لأول مرة جراً لكسر محظورات اقتصادية واجتماعية ظلت تشكل ورقة للمزيدات السياسية بعدما أعلنت عن نيتها مباشرة الرفع التدريجي للدعم عن بعض المواد الاستهلاكية، وخفض قيمة العملة مقارنة

■ Algeria Approves Serious Economic Measures to Restore Fiscal Balance

The Algerian government is moving, through the new draft budget, to take hard economic decisions, in a move aimed at restoring financial balance after it has been exhausted during the last two years under the influence of internal political conditions, the repercussions of the fall in oil prices and the leftovers of the Corona pandemic.

The draft budget offers the gradual lifting of subsidies for foodstuffs of large consumption, and for the devaluation of the local currency by five percent.

The Algerian government announced the economic indicators of the Finance Law for the New Year (2021), which included for the first time the courage to break economic and social prohibitions that remained a card for political auctions after it announced directly its intention to gradually increase the subsidy on some consumer goods and reduce the value of the currency compared to the US

dollar, despite what the step has risks and implications for the social front.

The Minister for Relations with Parliament, Basma Azwar, during her presentation of the outlines of the new finance law before the Parliamentary Finance Committee, presented the government's recognition of "the special economic and financial context, which was further characterized by a very serious global health crisis, with unprecedented consequences for all economic clients represented in the state, the financial and non-financial institution, as well as families," stressing that "the state is facing financial pressures that have resulted in great tensions in the state's treasury, which were exacerbated by taking care of the financial effects of the Corona pandemic on public health, companies, workers and families with low incomes."

Source (Al-Arab Newspaper-London, Edited)